# العاهل يصدر تعيينات قضائية

■ المنامة - بنا

□ صدر عن عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أمر ملكي رقم 13 لسنة 2009 بتعيينات قضائية.

وجاء في الأمر الملكي في المادة الأولى أنه يعين وكيلاً للمحكمة الكبرى المدنية كل من: جمعة عبدالله الموسى ومعاذ مبارك محمد العايدي.

أما المادة الثانية فجاء فيها: يعين قاضياً بالمحكمة الكبرى المدنية كل من: الشيخ حمد بن سلمان بن محمد آل خليفة، محمد سعيد ملا ظاهر العرادي.

ونص الأمر الملكي في المادة الثالثة على: يعين مهند محمد أسامة عباس المزيني قاضياً بالمحكمة الصغرى المدنية.

وجاء في المادة الرابعة:

عاهل البلاد

يعين الشيخ عبدالله عدنان عبدالله حسين القطان قاضياً بالمحكمة الصغرى الشرعية (الدائرة السنية).

كما صدر عن عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أمر ملكي رقم 14 لسنة 2009 بتعيين محامٍ عام ورؤساء نيابة من الفئة (ب).

وجاء في الأمر الملكي أنه يعين حميد حبيب أحمد محامياً عاماً بالنيابة العامة في درجة وكيل بمحكمة الاستئناف العليا.

ويعين كل من: ممدوح أحمد عبدالله المعاودة، فهد سالم عتيق سالم، حسين محمد حسين بوعلي، نايف يوسف محمد محمود، نواف محمد حمد المعاودة، الشيخة نورة بنت عبدالله بن عبدالرحمن آل خليفة، أسامه أحمد خلف العصفور، رؤساء نيابة من الفئة (ب) بدرجة وكيل بالمحكمة الكبرى.

كما تعين أمينة عيسى عبدالله مبارك رئيساً للنيابة من فئة (ب) بدرجة قاضٍ بالمحكمة الكبرى.

سمو ولي العهد مترئساً اجتماع مجلس التنمية الاقتصادية امس

# ولي العهد يدعو لمراعاة المواطن أثناء خفض نفقات الدولة

■ المنامة - بنا

□ اشترط ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة على وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وأعضاء مجلس التنمية الاقتصادية ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المواطن البحريني وظروفه الاقتصادية الخاصة أثناء النظر المقترح في خفض النفقات ومراقبة إيرادات الدولة وإقرار حزمة من القوانين والإجراءات التي تخص الإنفاق الحكومي للتعاطي مع عجز الموازنة العامة في العامين المقبلين.

وشدد سموه في مستهل اجتماع اللجنة التنفيذية لمجلس التنمية الاقتصادية الذي عقد أمس (الخميس) بقصر الرفاع برئاسة سموه، الذي خصص للاستماع إلى تقرير وزير المالية، على أن المواطن والطبقة الوسطى في المملكة وعدم المس والاقتراب من أحواله إلا بالأحسن هو الهدف الثابت الذي علينا جميعاً وضعه نصب أعيننا لننسجم بكل قراراتنا القادمة مع رغبة وتوجيه جلالة الملك الرامية إلى مزيد من الانتباه والحذر وحماية المواطن ومراعاة ظروفه.

ووجه سموه إلى ضرورة النظر لضغط النفقات ذات الطابع القابل للضغط والتخفيض في النفقات في أي مجال أو باب تكون الحكومة قادرة عليه.

وتحدث سمو ولي العهد عن ضرورة الترابط الدائم بين معرفتنا بالظروف الاقتصادية العالمية بوضعها الراهن وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني البحريني كي نظل قادرين على محاصرة الآثار الجانبية السيئة والثقيلة التي تفرض نفسها على كل اقتصاديات المنطقة.

واطمأن سموه من وزير المالية إلى حزمة الإجراءات والقوانين المقترحة التي تراعي مصلحة المملكة وتلبي حاجة المواطن وتعمل على ضغط النفقات المتعلقة بكل مجالات الإنفاق الحكومي دون أن ينعكس ذلك سلباً على حاجات المواطن الأساسية. منبهاً سموه إلى وجوب أن تكون كل القرارات المقترحة مستندة إلى دراسات علمية دقيقة وواقعية وتنأى عن الاجتهادات الفردية.

واستعرض سمو ولي العهد نائب القائد الأعلى نتائج زيارته الأخيرة للمملكة المتحدة وأحاط المجلس معرفة بما تم تحقيقه من لقاءات واجتماعات بناءة مع المسئولين البريطانيين.

# العاهل يتلقى شكر خادم الحرمين لحضوره مهرجان الجنادرية

□ تلقى عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة برقية شكر جوابية من عاهل المملكة العربية السعودية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أعرب فيها عن شكره وتقديره لحضور جلالته المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية لهذا العام، ولمشاعر جلالته نحو المملكة العربية السعودية وشعبها،

وأشاد خادم الحرمين الشريفين بالعلاقات التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين منذ القدم التي ترسخها وحدة الدين والهدف والمصير المشترك.

كما أشاد العاهل السعودي بما حققته مملكة البحرين من نهضة وتطور على كل الأصعدة والميادين تحت قيادة عاهل البلاد، سائلاً المولى العلي القدير أن يحفظ جلالته ويديم على مملكة البحرين وشعبها الخير والازدهار.

# البحرين تثمن انضمام الإمارات لبروتوكول «حظر الإتجار بالبشر»

□ رحبت مملكة البحرين بانضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى البروتوكول الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

وبينت المملكة موقفها عبر الكلمة التي ألقاها المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله، باسم مملكة البحرين، أمس (الخميس)، عن اعتماد تقرير الاستعراض الدوري الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة أمام الدورة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة حاليا بجنيف خلال الفترة من 2 إلى 27 مارس / آذار 2009.

# الأمير أندرو يزور مجلس التنمية الاقتصادية

■ .المنامة - بنا

□ زار دوق يورك الأمير أندرو ممثل المملكة المتحدة الخاص للتجارة والاستثمار الدوليين أمس (الخميس) مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين كجزء من زيارته إلى المملكة التي تستغرق يومين، ويستضيفه خلالها ولي العهد، رئيس مجلس التنمية الاقتصادية صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.

ورحب نائب الرئيس التنفيذي في مجلس التنمية الاقتصادية زكريا أحمد هجرس بزيارة دوق يورك، وقال إن هناك مصالح مشتركة بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة لتعزيز التجارة والاستثمار الدولي، لافتاً إلى أن المملكة المتحدة تعتبر واحدة من أهم شركاء البحرين التجاريين، معرباً عن تطلعه للفرص المتاحة للبلدين للعمل معاً بشكل أوثق في المستقبل.

وخلال الزيارة تمت مناقشة الرؤية الاقتصادية والاستراتيجية الاقتصادية الوطنية للبحرين، إذ قدم الرئيس التنفيذي للعمليات كمال أحمد عرضاً عن مملكة البحرين كوجهة مفضلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مسلطاً الضوء على مزايا اقتصاد البحرين الذي يتمتع بالاستقرار وجودة التنظيم والشفافية بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق الشرق الأوسط وتوافر قوى عاملة وطنية تتمتع بدرجة عالية من المهارة، كما جرت مناقشة عدد من القضايا عالية المستوى تضمنها حديث عن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والإجراءات التي يمكن للبلدين اتخاذها للحد من آثارها وتحقيق الحد الأقصى من الفرص المستقبلية.

الأمير أندرو خلال زيارته مجلس التنمية الاقتصادية

وأبدى الأمير أندرو اهتماماً خاصاً بالاطلاع على مزايا الاستثمار في البحرين بالنسبة للشركات البريطانية والمنافع المتبادلة لكلا البلدين.

وخلال الزيارة التقى أندرو أيضاً عدداً من أعضاء الإدارة العليا بمن فيهم المدير التنفيذي لإصلاح القطاع العام مارتن فورست، والمدير التنفيذي ستيفن هاريسون، والمستشار الدولي المدير بإصلاح القطاع العام ورنا فقيهي.

# إشهار جائزة «الداخلية» للبحث الأمني قريباً

■ المنامة - وزارة الداخلية

□ عقد صباح أمس الاجتماع الثالث لمجلس أمناء الأكاديمية الملكية للشرطة برئاسة وزير الداخلية رئيس مجلس الأمناء الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وبحضور رئيس الأمن العام نائب رئيس مجلس الأمناء اللواء الركن عبداللطيف الزياني وأعضاء المجلس وذلك بالأكاديمية الملكية للشرطة، إذ تم خلال الاجتماع إقرار النظام الخاص بجائزة وزارة الداخلية للبحث الأمني واللوائح التنفيذية الخاصة بها، على أن يتم الإعلان عنها في القريب العاجل.

وتأتي الجائزة في إطار اهتمام وزارة الداخلية بالدراسات الأكاديمية المتخصصة وبتوجيهات من الوزير بالاستفادة من خبرات الأكاديميين والمتخصصين، كما تمت مناقشة الكثير من الموضوعات المهمة المدرجة على جدول الأعمال.

بعد ذلك أقر المجلس توصية المجلس العلمي للأكاديمية بمنح درجة الدبلوم العالي في القانون والعلوم الشرطية لطلبة الدفعة الرابعة من التلاميذ العسكريين الجامعيين والموافقة على طرح الأكاديمية الملكية للشرطة لبرنامجي الماجستير في القانون العام والماجستير في العلوم الجنائية والشرطية، وخطط الدورات التدريبية للعام 2009، ومشاريع السعي نحو التميز ومراجعة واعتماد معايير الجودة في كل البرامج والدراسات الأكاديمية والتدريبية التي تقدمها الأكاديمية ومنها خطة الأكاديمية في التطوير التقني.

وزير الداخلية يصافح عدداً من الضباط قبيل حضوره الإجتماع

وفي نهاية الاجتماع وجه وزير الداخلية الشكر لأعضاء المجلس مؤكداً أهمية الدور الريادي الذي تقوم به الأكاديمية الملكية للشرطة في إعداد الضباط والطلبة إعداداً متميزاً من النواحي التدريبية والتعليمية وبأعلى المستويات ووفق أحدث النظم وبإشراف كفاءات متميزة للارتقاء بأساليب الممارسة الشرطية لتخريج عناصر فاعلة في منظومة أداء المؤسسة الأمنية، مشددا على أهمية أن تستمر الأكاديمية في تطوير برامجها وفق أعلى معايير الجودة وبما يحقق لها السبق والتميز لتتمكن من أداء رسالتها على الوجه الأكمل.